



أزمة سوق الدقيق  
ومشتقاته في  
المملكة العربية  
السعودية  
التشخيص والأسباب والحلول  
المقترحة

رقم البحث : 290224121

تاريخ البحث : 1430/01/01 هـ

رقم البحث في الأرشيف : 43001



أزمة سوق الدقيق ومشتقاته في المملكة  
العربية السعودية  
التشخيص والأسباب والحلول المقترحة

التحليل وكتابة التقرير

أ.د. أحمد أبو الفتوح علي الناقة

أستاذ الاقتصاد - قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى

جمع المعلومات وتصميم البحث

أ.د. عبدالرزاق بن محمد سلطان

أ.فضل محمد الحميري

مركز فقيه للأبحاث والتطوير

صفر 1429هـ الموافق مارس 2008م

فهرس :

|    |   |
|----|---|
| 3  | المقدمة   |
| 5  | الإطار الخارجي للمشكلة : الاعتبارات الاجتماعية التي تقتضي دعم الخبز |
| 10 | إنتاج القمح ضمن إطار سياسة التنمية في المملكة                       |
| 15 | بعض المؤشرات عن مظاهر أزمة الدقيق                                   |
| 22 | أسباب الأزمة  |
| 29 | مظاهر الأزمة  |
| 32 | نتائج الأزمة  |
| 36 | الحلول المقترحة لازمة   |
| 37 | - حلول مقترحة للأجل القصير  |
| 41 | - حلول طويلة الأجل  |
| 45 | النتائج والتوصيات   |
| 49 | المراجع ومصادر البيانات   |

المقدمة

أولاً

## المقدمة :

مما لاشك فيه أن ما يعرف بـ " أزمة سوق الدقيق " الأخيرة في المملكة العربية السعودية ؛ يقف وراءها عدة عوامل تفاعلت مع بعضها ، وأدت إلى حدوثها .. مما نتج عنها العديد من الظواهر التي عمّقت من الإحساس بالأزمة ، وأكدت على أهمية التعاطي العلمي معها لتوفير الحلول والبدائل المناسبة لمواجهتها عاجلاً وآجلاً. ولما كان التعامل مع مثل هذه الأزمات يقتضي أسلوباً علمياً سليماً قادراً على تشخيص أسبابها ومظاهرها بدقة ، ثم يطرح - بناءً على ذلك - الحلول والبدائل العلمية المناسبة العاجلة والآجلة ، لذا بادر مركز فقيه للأبحاث والتطوير انطلاقةً من حسّه الوطني الأصيل ، واستشعاره لأبعاد هذه الأزمة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية ؛ إلى إعداد هذه الورقة البحثية التي تسعى إلى تقديم توصيف علمي دقيق لهذه الظاهرة : أسبابها ومظاهرها من خلال أداة استبيان تقدم مؤشرات عن مدى ندرة الدقيق ، وارتفاع أسعاره في مدينتي مكة المكرمة وجدة ، لتطرح في الختام مجموعة من الحلول العاجلة والآجلة ، وعدداً من النتائج والتوصيات الضرورية لمواجهة هذه الأزمة.

ثانياً

الإطار الخارجي للمشكلة :  
الاعتبارات الاجتماعية التي  
تقتضي دعم الخبز

## الإطار الخارجي للمشكلة : الاعتبارات الاجتماعية التي تقتضي دعم الخبز

يعد الخبز والسلع المرتبطة به - مثل المعجنات والحلويات والفطائر وغيرها التي تصنع من الدقيق - من السلع النهائية في الاقتصاد ، التي تطلب لأنها تشبع الطلب النهائي للمستهلك ؛ ولهذا يوصف الطلب عليها بالطلب الذاتي أو النهائي Final Demand تمييزاً له عن الطلب على القمح أو الدقيق .

فالقمح يعد هنا سلعة أولية Primary Commodity تدخل في إنتاج الدقيق الذي يعد سلعة وسيطة Intermediate Commodity والطلب على القمح أو الدقيق على عكس الطلب على الخبز ، هو طلب مشتق Derived Demand من الطلب على الخبز والمعجنات والفطائر وغيرها من السلع النهائية .

ويعد الخبز سلعة أساسية في سلة غذاء المستهلك، و يعد المكون الغذائي الذي يوجد في جميع الوجبات اليومية تقريباً ؛ ولهذا فإن الطلب على الخبز والسلع الشبيهة (المعجنات والحلويات والفطائر) يعد من قبيل الطلب على سلعة ضرورية. ومعيار الضرورة هنا هو درجة تغير الطلب مع تغير سعر الوحدة من السلعة، فكلما كان الطلب على السلعة أقل حساسية للتغير في سعر الوحدة منها انخفضت مرونة الطلب السعرية عليها. فإذا أصبحت نسبة الانخفاض في الطلب على السلعة أقل من نسبة الارتفاع في سعر الوحدة منها أصبح الطلب على تلك السلعة غير مرن Demand Inelastic وتصبح السلعة سلعة ضرورية من المنظور الاقتصادي . وأحد خصائص السلع الضرورية هو زيادة إنفاق المستهلك عليها مع ارتفاع سعر الوحدة منها، ومن ثم ترتفع نسبة السلع الضرورية المنفق عليها في الميزانية، وارتفاع عبء الإنفاق على هذه السلع في ميزانية الأسرة يقلل المقدار المتاح من تلك الميزانية للإنفاق على السلع الأخرى الداخلة في الميزانية نفسها.

ولهذا فإن نظرية المالية العامة تقرر أن السلع الضرورية تعد من السلع الجديرة بالإشباع، وجدارتها بالإشباع تتطلب من الدولة تحمل بعض العبء المالي المتمثل في

تقديم دعم في صورة أو أخرى ؛ لتخفيف عبء الإنفاق عليها ، وهذا الدعم يقدم لكل أفراد المجتمع دون تمييز أو للطبقة الفقيرة - وفقاً لمعايير معينة على وجه الخصوص . وتتوقف درجة تدخل الدولة في تحديد مبالغ الدعم المقدمة للسلع على درجة ضرورتها . وتقاس درجة الضرورة بقيمة مرونة الطلب السعرية والداخلية عليها ، فكلما انخفضت القيمة الرقمية المطلقة لكل من تلك المرونتين - كل على حدة - زادت درجة ضرورة السلعة. ومن ثم تطلبت الاعتبارات الاجتماعية والاعتبارات التوزيعية زيادة تدخل الدولة للمحافظة على حد أدنى من استهلاك تلك السلع ، ويتطلب هذا التدخل مبالغ مالية إضافية من ميزانية الدولة لتوفير تلك السلع بالقدر المطلوب اجتماعياً، وليس بالقدر الذي تتطلبه ميكانيكية عمل السوق الحر. وهذا هو بالضبط ما سارت عليه حكومة المملكة العربية السعودية المتمثل في التدخل في تحقيق إشباع السلع الأساسية وفقاً للاعتبارات التي تقتضيها العدالة الاجتماعية وليس وفقاً لاعتبارات السوق الحر.

فقامت الدولة بتقديم مبالغ ضخمة لدعم القمح والدقيق ، ومن ثم تقديم الخبز بأسعار تقل عن سعر السوق الحر . والفرق بين سعر رغيف الخبز في السوق الحرة والسعر المدعم هو مقدار الإعانة التي تقدمها الدولة لكل رغيف منتج من الخبز. ومن الواضح أن درجة ضرورة الخبز تختلف عن درجة ضرورة بعض المعجنات والحلويات التي تصنع من الدقيق، ولكن كل منتجات الدقيق تحصل على الدقيق بالسعر المدعم، مما يزيد العبء على الميزانية العامة للدولة، وقد تقتضي اعتبارات تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة التفرقة بين :

أ - الخبز بوصفه سلعة ضرورية وأساسية تتميز بمرونة طلب منخفضة.

ب - الحلويات والجاتوهات وغيرها من السلع التي تتميز بارتفاع مرونة الطلب عليها. فيوجه الدعم بصفة أساسية إلى الدقيق المقدم لصناعة الخبز، ويقل حجم الدعم الموجه للدقيق الذي يدخل في صناعة الحلويات والجاتوهات وأشباهاها من المنتجات، إلا أن الرقابة على تهريب الدقيق بين بدائل استخداماته المختلفة تمثل إشكالية كبيرة



للحكومات، و تعد عبئاً تنظيمياً ليس من السهل التحكم فيه، وإن كان يمكن بالخبرة المتراكمة التوصل إلى الكيفية التي تم بها الرقابة على الدقيق الموجه للصناعات المختلفة للمخبوزات ، إذ إنه ليس من المعقول أن يكون الدعم المقدم للخبز مكافئاً للدعم المقدم للحلويات والجاتوهات وأشباهها . فالاعتبارات الاجتماعية تتطلب أولاً دعم الخبز وتوفيره ، وغالباً يتم ذلك لكل طبقات المجتمع دون تمييز، حتى يمكن تخفيف مقادير الدعم وأعبائه على الميزانية العامة للدولة . والدعم المتوافر يستثمر في زيادة إنتاج الخبز لضمان توافره بالمقادير المطلوبت وفقاً للاعتبارات الاجتماعية. فالخطوة المنطقية الأولى في سبيل تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة في سبيل دعم سلعة الخبز هي التفرقة بين الاستخدامات المختلفة للدقيق، وتوفير الدعم أولاً للخبز، والحد من الدعم المقدم لصناعة الحلويات والجاتوهات ، وهي صناعة تقدم لمنتجها أرباحاً كبيرة وتعمل وفقاً لآلية السوق الحرة، في حين تحصل على المستلزم الرئيس للإنتاج وهو الدقيق بأسعار مدعمة، فكأن الدولة توجه الدعم لصناعة تقدم سلعاً للطبقة الأغنى في المجتمع. وهذا قد يكون غير مرغوب اجتماعياً من منظور السياسة الاقتصادية، طالما أن مبالغ الدعم هي موارد تتميز بندرة نسبية مرتفعة.

إنتاج القمح ضمن إطار  
سياسة التنمية في

ثالثاً

## إنتاج القمح ضمن إطار سياسة التنمية في المملكة :

المملكة العربية السعودية تقع في النطاق الصحراوي شحيح المطر والموارد المائية، ولهذا فإن الإنتاج الزراعي والحيواني سيكون غير اقتصادي في بعض الأحيان، بمعنى أن تكلفة هذا الإنتاج تفوق تكلفة الفرصة البديلة له، ومن المعلوم أن التكلفة في الاقتصاد تقاس دائماً بتكلفة الفرصة البديلة.

ومن المعلوم اقتصادياً أن كل دولة عليها أن توجه مواردها لإنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل، حتى يتم إيجاد الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، ثم تقوم باستيراد السلع التي لا تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، بمعنى : تستورد السلع التي يتكلف إنتاجها في الداخل مقادير من الموارد أكبر من تكلفة استيرادها من الخارج . وهذا التقرير الاقتصادي قد لا يأخذ به صانع السياسة على الدوام لاعتبارات مختلفة ، سنتعرض لها لاحقاً.

والمملكة العربية السعودية كانت من الدول التي تستورد القمح ، وتستورد الحيوانات - وما تزال- من الخارج في فترات سابقة، ولكن استراتيجية التنمية تغيرت ، واتجهت المملكة إلى سياسة إنتاج القمح محلياً بدلاً لاستيراده من الخارج، وهي السياسة التي يطلق عليها الإنتاج المحلي بغرض الإحلال محل الواردات Import Substitution Strategy التي تبناها العديد من الدول، في إطار سياسات التنمية الاقتصادية.

وهذه السياسة التي تبنتها المملكة لم تقتصر فقط على إنتاج القمح بل شملت سلعاً أخرى كالتمور وتربية الحيوان . وربما صانع القرار لم يفكر في أن تشجيع الإنتاج المحلي للقمح، سيترتب عليه اكتساب الخبرة في زراعته مما يرفع الكفاءة الإنتاجية، ويخفض تكاليف الإنتاج في نهاية المطاف . وهذا المنطق كان يبدو معقولاً إذا كانت

عناصر الإنتاج اللازمة لزراعة القمح متوافرة، وفي هذه الحالة كان يمكن تحقيق وفرة في تكاليف الإنتاج مع استمرار عملية الإنتاج، واكتساب الخبرة . ولكن هذه السياسة لم تحقق في نهاية المطاف المقصود منها . ويبدو أن هناك ميلاً للتراجع عن سياسة إنتاج القمح بغرض إحلاله محل الواردات، فيؤكد معالي الدكتور فهد بالغنيم - وزير الزراعة - لصحيفة الاقتصادية الالكترونية أن وزارة الزراعة بصدد إصدار قرار يقضي بخفض كميات القمح المنتج سنوياً بمعدل 12.5% فأسعار المنتجات الزراعية ظلت ثابتة لفترة طويلة، طبعاً بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للطلب على تلك المنتجات والعوامل المؤثرة على عرضها، وهذا أوجد ممارسات سيئة في القطاع الزراعي، أدت إلى التأثير على مخزون المياه في بعض المناطق، حيث انخفض منسوب تلك المياه عن الحدود الآمنة، فالأمر يقتضي المحافظة على هذا المخزون وعدم استنفاده من قبل الأجيال الحالية، والمحافظة على هذا المورد القابل للنضوب للأجيال المستقبلية.

كما أن سياسة الحماية ودعم الإنتاج الزراعي التي تقع تحت إطار استراتيجية الإحلال محل الواردات من المنتجات الزراعية أدركت انخفاض كفاءة الإنتاج الزراعي وارتفاع تكلفته ؛ ولهذا فإن صانع القرار اتخذ سياسات هدفها ترشيد استخدام المياه مثلاً في زراعة النخيل، وإدخال تكنولوجيا جديدة في الري بالتنقيط من خلال تقديم الإعانات والقروض للمزارعين للإفادة من التقنية الجديدة، ودعم أساليب إنتاجية في الزراعة في البيوت المحمية.

كما يقرر وزير الزراعة أن المؤسسة العامة للصوامع والغلّال ومطاحن الدقيق ستقلص الكميات التي ستشتريها من القمح من المزارعين، بحيث يتم عكس سياسة الإحلال محل الواردات فيتم استيراد القمح تدريجياً؛ لأن المؤشرات توضح أن كمية القمح المنتجة محلياً في العام الحالي أقل مما يغطي احتياجات السوق المحلية؛ مما يخلق فجوة طلب، ولمواجهة فجوة الطلب سيتم تكوين مخزون وقائي Buffer Stock يكفي لمدة ستة أشهر مقبلة.

ومن الممارسات السيئة التي ظهرت نتيجة استراتيجية الإحلال محل الواردات من القمح . مطالبة المزارعين بتأجيل سداد أقساط قروض حصولها عليها في السابق، ولم يقوموا بسدادها ؛ لعدم زراعتهم القمح بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات . والمشروعات التي حصلت على تلك القروض عمرها لا يقل عن 20 عاماً، ويفترض - طبقاً لتقرير معالي الوزير - أن تكون قد قامت بالسداد، ولكن يبدو أن تأجيل السداد جاء لأسباب غير إنتاجية، كما أن وزارة الزراعة أوقفت التصاريح لمشاريع إنتاج القمح منذ 1406 هـ أي منذ 22 عاماً، مما يعني أن التراجع عن سياسة الإحلال محل الواردات من القمح بدأ منذ فترة طويلة، وأن الممارسات الخاطئة أدت إلى تخصيص للموارد التمويلية المقدمة لدعم إنتاج القمح إلى قطاعات أخرى لم تقصد الدولة تدعيمها أصلاً، مما يسهم في تخصيص الموارد بطريقة غير مقبولة اجتماعياً.

ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية شأنها شأن كل الدول النامية اتبعت سياسة الإحلال محل الواردات على أساس أن تلك السياسة ستخلق هيكلًا إنتاجيًا متنوعاً مما يخلق منافع كبيرة، ويسهم في تحقيق النمو المتوازن الذي يستهدف إمكانية تصدير بعض السلع نتيجة إمكانية تحقيق اقتصاديات الحجم مع التوسع في الإنتاج Economics of Scale وتحقيق وفرة نتيجة التعليم بالعمل Learning by Doing ، وبالطبع فإن النشاطات الجديدة يتم حمايتها خلف جدران من الدعم والحماية الجمركية، ولكن هذه السياسة لم تنجح إلى حد كبير لأسباب متعددة، كما أن نتائجها أفضت إلى صناعات تعمل بعيدة عن المنافسة؛ مما أدى إلى مشروعات تعمل بطريقة لا تتمتع بالكفاءة ، ومن ثم ارتفعت التكاليف بشكل كبير . والإنتاج للإحلال محل الواردات كان ممكناً من خلال استيراد السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة التي تقدم لها الحكومة إعانات كبيرة، مما يزيد العبء على ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وهذا ما حدث في المملكة العربية السعودية؛ فزراعة القمح لم تتطور تطوراً يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج.

بعض المؤشرات عن مظاهر  
أزمة الدقيق

رابعاً

## بعض المؤشرات عن مظاهر أزمة الدقيق :

من الاستبيان الذي أجراه مركز فقيه للأبحاث والتطوير يمكن عرض المؤشرات الآتية :

### أولاً : مدى ندرة الدقيق

من الجدول رقم ( 1 ) الذي يوضح حجم العينة وتوزيعها في كل من مكة المكرمة و جدة يتضح ما يلي :

### في منطقة مكة المكرمة

- بلغ عدد الوحدات التي تم مسحها 297 وحدة موزعة على النحو الآتي :
- 1 البقالات ومثلت 8.75% من حجم العينة، ولقد أفصحت البقالات أن الدقيق لا يتوافر بها، وأن الدقيق بدأ شحيحاً منذ بداية ذي الحجة 1428هـ ثم انقطع من بداية شهر محرم 1429هـ .
  - 2- المراكز الكبيرة ( supermarkets ) ومثلت حوالي 6.75% من حجم العينة، وأفصحت بأن الدقيق غير متوافر بها، وأن ندرة الدقيق بدأت مع بداية شهر المحرم 1429هـ وانقطع عنها في التاريخ ذاته، ولا يوجد بها دقيق .
  - 3- محلات الجملة : ومثلت حوالي 5.40% من حجم العينة، وتقرر أن شح الدقيق بدأ مع بداية شهر المحرم 1429هـ ، ثم انقطع في منتصف الشهر نفسه ولا يوجد بها دقيق .
  - 4- الطواحين : ومثلت 3.4% من حجم العينة، وتقرر أن شح الدقيق بدأ مع بداية شهر محرم ، ثم انقطع في منتصف الشهر. ويوجد بها دقيق يباع بالكيلو.
  - 5 المطاعم : ومثلت حوالي 6% من حجم العينة، وتقرر أن شح الدقيق ثم انقطاعه بدأ مع بداية شهر المحرم 1429هـ ، ولكن تقرر أنه يوجد بها دقيق.
  - 6 الأفران : وتمثل حوالي 69.7% من حجم العينة، وتقرر أنه يوجد دقيق، وندرة الدقيق وانقطاعه بدأ من بداية شهر المحرم 1429هـ .

وعلى هذا فإن الدقيق يوجد بالطواحين والمطاعم والأفران؛ أي في حوالي 79% من حجم العينة، وبما يكفي متطلبات التشغيل اليومية ولكن للبيع بالتجزئة، والطواحين يباع بها بالكيلو. والقاعدة العامة هي أن الدقيق :  
( أ ) نادر وشحيح .

( ب ) انقطع توريده من بداية شهر محرم 1429هـ.

### في مدينة جدة

بلغ عدد الوحدات التي تم مسحها 269 وحدة موزعة على النحو الآتي :

- 1 المبقالات تمثل 62.5% من حجم العينة ، وتقرر أنه لا يوجد بها دقيق وشح الدقيق بدأ مع بداية ذي الحجة 1428هـ ثم انقطع تقريباً مع بداية محرم 1429هـ .
- 2 المسوبر ماركت (المراكز الكبيرة) : وتمثل 12.64% من حجم العينة، وتقرر أيضاً أنه لا يوجد بها دقيق، وأن شح الدقيق بدأ مع بداية ذي الحجة 1428هـ وانقطع أيضاً مع بداية شهر محرم 1429هـ.
- 3 محلات الجملة وتمثل حوالي 6% من حجم العينة، وتقرر أن الدقيق غير موجود بها. وأن شح الدقيق بدأ في 20 من ذي الحجة 1428هـ ، وانقطع تقريباً في بداية شهر محرم 1429هـ .
- 4 المطواحين وتمثل حوالي 3.7% من حجم العينة، وتقرر أنه لا يوجد بها دقيق ، وأن شح الدقيق بدأ مع بداية محرم 1429هـ .
- 5 الأفران وتمثل حوالي 15% من حجم العينة، وتقرر أنه يوجد بها دقيق ولم ينقطع الدقيق عنها .

### نسبة توزيع العينة %

جدة (269 وحدة)

مكة المكرمة (297 وحدة)

توزيع العينة



|      |      |                 |
|------|------|-----------------|
| 62.5 | 8.75 | البقالات        |
| 12.8 | 6.75 | المراكز الكبيرة |
| 6    | 5.4  | محلات الجملة    |
| 3.7  | 3.4  | الطواحين        |
| -    | 6    | المطاعم         |
| 15   | 69.7 | الأفران         |

جدول رقم (1) يوضح حجم العينة وتوزيعها

### ثانياً : مؤشرات عن أسعار الدقيق

- تكشف الأسعار وتحركاتها عن مدى وجود فجوة طلب على الدقيق ، فإذا كانت:
- ( أ ) فجوة الطلب موجبة : مالت أسعار الدقيق إلى الارتفاع. وكلما زادت فجوة الطلب اشتد ارتفاع الأسعار، بمعنى ارتفعت الأسعار بمعدلات كبيرة.
- ( ب ) فجوة الطلب صغيرة : فإن أسعار الدقيق تكون مستقرة.
- ( ج ) فجوة طلب سالبة : فإن هذا يعني أن عرض الدقيق أكبر من الطلب عليه ، ومن ثم تميل الأسعار إلى الانخفاض.
- وفجوة الطلب = الكمية المطلوبة - الكمية المعروضة عند سعر معين .
- ويدل تحرك الأسعار على مدى اتساع الفجوة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .
- ومن الاستبيان الذي قام به مركز فقيه للأبحاث والتطوير فإن أسعار الدقيق كانت كما هو موضح في جدول رقم (2).

| نوع    | سعر الكيس | السعر في | السعر الحالي في السوق إن وجد (ريال) |
|--------|-----------|----------|-------------------------------------|
| الدقيق | (ريال)    | رمضان    | مكة                                 |
|        |           |          | جدة                                 |

|         |     | (45 كيلو) |    | (ريال) |
|---------|-----|-----------|----|--------|
| 140-110 | 95  | 38        | 25 | العادي |
| -       | -   | 45        | 35 | الفاخر |
| 140     | 110 | 48        | 28 | البر   |

جدول رقم (2) يوضح الأسعار الأصلية للدقيق في مدينتي مكة المكرمة وجدة

ومن هذا الجدول يتضح الآتي :

أ - الدقيق العادي :

السعر الأصلي ( المدعم ) للكيس زنة ( 45 كيلو ) هو 25 ريالاً بمعنى أن سعر الكيلو حوالي 55.5 هللة، وقفز هذا السعر للكيس إلى 38 ريالاً بنسبة ارتفاع حوالي 52% في كل من مكة وجدة في شهر رمضان، بمعنى أن شهر رمضان تميز بوجود فجوة طلب على الدقيق موجبة في كل من المدينتين. ثم قفز السعر في مكة إلى 95 ريالاً حالياً. وهذا الارتفاع مقارنة بالسعر الرسمي ( المدعم ) يمثل ارتفاعاً بنسبة 280% بمعنى : أن فجوة الطلب على الدقيق العادي ليست موجبة في مكة المكرمة وحدها ، ولكن تزداد اتساعاً وذلك لارتفاع معدل ارتفاع سعر كيس الدقيق العادي.

أما في مدينة جدة فقد قفز سعر كيس الدقيق العادي من 110-140 ريالاً للكيس وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة من 340% - 460%، وهذا يكشف أيضاً أن مدينة جدة تميزت بفجوة طلب على الدقيق العادي موجبة. ويزداد حجم الفجوة اتساعاً مقارنة بما هو عليه الحال في مدينة مكة المكرمة. وفجوة الطلب على الدقيق العادي أكبر اتساعاً في مدينة جدة مقارنة بمستواها في مدينة مكة المكرمة، وهو ما يبرر القفزة الكبيرة في معدل ارتفاع سعر كيس الدقيق في جدة عنه في مكة.

( ب ) الدقيق الفاخر :

يبلغ السعر المدعم لكيس الدقيق الفاخر 35 ريالاً، وقفز هذا السعر إلى حوالي 45 ريالاً في شهر رمضان بنسبة ارتفاع حوالي 28.75%، وهي أقل من نسبة الارتفاع المناظرة في حالة الدقيق العادي، مما يعني أن فجوة الطلب على الدقيق الفاخر أقل من فجوة الطلب على الدقيق العادي في كل من مدينتي مكة المكرمة وجدة. ولكن يلاحظ أنه لا يوجد دقيق فاخر حالياً، وليس هناك أسعار سوقية له مما يدل على انقطاعه.

### ( ج ) دقيق البر :

السعر الأصلي لكيس دقيق البر هو 28 ريالاً في كل من جدة ومكة المكرمة وهو السعر المدعم حكومياً، ولقد قفز سعره في شهر رمضان إلى 48 ريالاً بنسبة ارتفاع 71.4%، وهذا يعني أن هناك فجوة طلب موجبة على دقيق البر في كل من مكة المكرمة وجدة، ولكن حجم هذه الفجوة أكبر من حجم الفجوة في حالة الدقيق العادي. أما السعر الحالي في مكة المكرمة فهو 110 ريالاً للكيس، بنسبة ارتفاع 292.86% مقارنة بنسبة 280% في حالة الدقيق العادي، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن فجوة الطلب على دقيق البر في مكة المكرمة أعلى من فجوة الطلب على الدقيق العادي.

وفي مدينة جدة وصل سعر الكيس للدقيق البر إلى حوالي 140 ريالاً للكيس وبنسبة ارتفاع 400% وهي نسبة أعلى من نسبة ارتفاع سعر كيس الدقيق العادي في جدة في الفترة نفسها ، وأعلى من النسبة المناظرة في مكة المكرمة، وعلى هذا يمكن أن نقرر أن فجوة الطلب على الدقيق البر أكبر من فجوة الطلب على الدقيق العادي .

وهذا التقرير صحيح في كل الفترات وفي كل المدن التي بها أزمة دقيق

أسباب الأزمة

خامساً

## أسباب الأزمة :

على الرغم من أن الدولة في المملكة العربية السعودية تبذل جهوداً ضخمة في دعم السلع المقدمة للمواطنين - ولا سيما السلع الضرورية - بأسعار في متناول الطبقة محدودة الدخل ، إلا أن هناك عوامل عديدة تفاعلت مع بعضها وأدت إلى خلق أزمة الدقيق ، وبعض هذه العوامل ترجع إلى انخفاض كفاءة إنتاج الدقيق ومن ثم تدرج تحت جانب العرض. وبعض العوامل ترجع إلى حلقة الوسطاء الموزعين ، وبعضها إلى انخفاض درجة الرقابة على عملية الإنتاج والتوزيع ، وبعضها يعود إلى أسباب ظهرت في أسواق سلع أخرى بديلة مثل سوق الأرز كبديل للقمح. وأسباب ترجع إلى الارتفاع العالمي لسعر القمح لانخفاض الإنتاج في كثير من دول العالم الرئيسة المنتجة للقمح.

ويمكن رصد عدة أسباب لأزمة الدقيق في أسواق مدن المملكة العربية السعودية كما وردت في تقرير بعض المسؤولين ومن شكوى المخازن والمستهلكين على النحو الآتي:

### 1 - تعطل بعض صوامع الغلال ومطاحن الدقيق

فلقد تعطلت خمس مطاحن للصوامع والغلال بجدة ، وتوقفت عن العمل لمدة يومين قبل أن تعود إلى التشغيل ، مما سبب إرباكا للسوق، كما أن صوامع الغلال ومطاحن الدقيق بجدة مضى من عمرها ثلاثون عاماً وانتهى عمرها الافتراضي، في وقت لم يتم فيه القيام بالصيانة والإحلال والتجديد، مما أدى إلى انخفاض كفاءة الدقيق المنتج من كل طن قمح، وانخفاض جودة الدقيق المنتج ، وارتفاع نسبة التالف والعدم من الدقيق . في ظل هذه الظروف من المتوقع ارتفاع تكلفة الدقيق المنتج ، وانخفاض حجم الإنتاج الفعلي ( كما يشير تقرير الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة).

### 2 - انخفاض الطاقة الإنتاجية لصوامع الغلال والمطاحن الحالية

فهذه المطاحن تنتج 270 ألف كيس أسبوعياً ، وهي كميات لا تغطي احتياجات السوق، فالطاقة الإنتاجية للصوامع والمطاحن صممت منذ فترة طويلة على أساس مستوى معين من الطاقة الإنتاجية في ظل مستوى معين للطلب على الخبز والمعجنات، ولم تزد هذه الطاقة الإنتاجية على مدار فترة طويلة لأكثر من 25 عاماً (كما يشير تقرير الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة)، بالرغم من تزايد الطلب واتساع النطاق المكاني لهذا الطلب ؛ ولهذا فإن فجوة الطلب (= الكمية المطلوبة من الدقيق - الكمية المعروضة من الدقيق) قفزت قفزات واسعة نتيجة النمو السكاني ، واتساع نطاق المدن ، وظهور استخدامات جديدة للدقيق مع ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة عدد المخازن ومنافذ التوزيع واتساع نطاقها . كل ذلك كان يتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة للصوامع والمطاحن وخلق طاقات إنتاجية جديدة أيضاً.

### 3 +تساع النطاق الجغرافي الذي يجب أن تغطيه صوامع الغلال ومطاحن الدقيق في منطقة جدة

من المعلوم أن النطاق الجغرافي للمملكة ضخم جداً، ولهذا كان على صوامع الغلال ومطاحن الدقيق - التي أنشئت منذ أكثر من عقدين من الزمن - أن تغطي منطقة شاسعة في غرب المملكة ومن الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي، وهذا يسبب اتساع نطاق نقل الدقيق وإبطاء عملية توزيعه، وربما تأخر وصول الكميات المطلوبة منه في الأوقات المناسبة.

### 4 حطب المواطنين والوافدين لكميات من الدقيق تفوق الاحتياجات

يرجح مدير التسويق بصوامع الغلال ومطاحن الدقيق في المملكة أن من أسباب عدم وفاء عرض الدقيق بمقتضيات الطلب عليه، قيام كثير من المواطنين والوافدين بشراء كميات من الدقيق أكثر من احتياجاتهم، ولا سيما مع بداية شهر رمضان، ويقومون بتخزينها، وربما يرجع ذلك إلى أنهم سوف يقومون باستهلاكها

على مدار الفترة التي تلي رمضان، وإن كان هذا الأمر ليس هناك دليل قوي يؤيده أو شواهد توافقه. ( صحيفة السبق الالكترونية (www.sabg.org).

## 5 ارتفاع الطلب على الدقيق من قبل المخازن

وهذا يعزى إلى أن المخازن تقوم بإعداد وإنتاج كميات كبيرة من المعجنات في أيام ومناسبات يرتفع فيها الطلب.

## 6 قيام بعض الموزعين بتخزين حصصهم من الدقيق وحجبها عن السوق

وهذا التصرف بالطبع يفضي إلى تخفيض عرض الدقيق في السوق بمقدار يزيد عن الحقيقة، ومن ثم يتولد فائض طلب زائف مما يزيد فجوة الطلب، ويسهم في دفع الأسعار إلى أعلى وفقاً لنظرية الجذب Demand Pull ، ومما يدعم هذا السلوك الذي يسبب تشوه عمل آلية سوق الدقيق أمران :

### الأمر الأول: تلاعب التجار

فلقد كشفت التحريات أن هناك 35 تاجراً من كبار تجار الدقيق يتلاعبون في تداول الدقيق، حيث يقدمون طلبات للدقيق لسحب كميات كبيرة لمخازن وهمية ومخازن مغلقة، ومن ثم يتسبب ذلك في نقص الحصص المخصصة للمخازن الحقيقية التي تعمل في الواقع، ويتسبب في تهريب كميات ضخمة من الدقيق إلى السوق السوداء، ويترتب عليه ارتفاع الأسعار بنسب عالية .

### الأمر الثاني : قيام بعض العمالة الأسيوية ببيع الدقيق في السوق السوداء

وبالطبع يتم البيع بأسعار مضاعفة تتجاوز 60 ريالاً للكيس (مع أن السعر المدعوم حوالي 25 ريالاً ) حيث يتعاملون مع التجار الذين يسحبون من الصوامع لأسماء مخازن وهمية.

## 7 زيادة الطلب على الدقيق لاستخدامه كأعلاف

فمع نقص الكميات المتاحة من الأعلاف ولا سيما الشعير، وارتفاع سعر الأعلاف المصنعة؛ فإن مربى الماشية يتجهون إلى استخدام البدائل الرخيصة، ولا سيما الدقيق، كما أن سلوك أصحاب المخازن دعم طلب مربى الماشية لطلب الخبز لغرض استخدامه علفاً ، فنسبة التالف من الخبز المنتج مرتفعة ، وتباع بسعر أعلى لمربى الماشية.

## 8 سوء التوزيع :

تنفي المؤسسة العامة لصوامع الغلال والمطاحن أن تكون مشكلة الدقيق كامنة في إنتاج القمح في المملكة ؛ لأن إنتاج المملكة من القمح يكفي حاجة السوق. فالمشكلة هي في التوزيع وليس في الإنتاج، فالمشكلة هي مشكلة توزيع من قبل الموزعين في المناطق المختلفة، ولهذا فإن الحل يجب أن ينصب على ضبط عملية التوزيع من قبل المؤسسة، ولكن كما رأينا فإن المشكلة جزئياً ترجع إلى تدهور الإنتاج وعدم كفايته وانخفاض كفاءة إنتاج الدقيق ، وترجع جزئياً إلى مشكلة التوزيع.

## 9 ارتفاع سعر بدائل الخبز

فلقد ارتفع سعر الأرز في العامين الماضيين وقفز قفزات كبيرة، ومن ثم تحول بعض المواطنين والوافدين إلى إحلال الخبز جزئياً محل الأرز فزاد الطلب على الخبز.

## 10- تهريب الدقيق بغرض تصديره إلى الخارج

فنظراً لوجود فجوة طلب كبيرة على القمح والدقيق في اليمن، فإن بعض التجار يقومون بتهريب كميات كبيرة من الدقيق إلى اليمن عن طريق نجران وجازان، مما يخفض العرض المتاح للمناطق الجنوبية للمملكة.

## 11- انخفاض المخزون الاستراتيجي للدقيق لدى المؤسسة العامة لصوامع

الغلال



وهذا بالطبع يفضي إلى انخفاض عام في العرض وفي ظل طلب متزايد توجد فجوة طلب كبيرة تجذب الأسعار إلى أعلى. (الأسواق العربية ص (1) 1429/2/21هـ).

## 12- تدهور إنتاجية القمح في المملكة العربية السعودية في ظل استراتيجية الإحلال محل الواردات

فلقد انخفض إنتاج القمح في المملكة عن السنوات الماضية، بسبب مشكلة نقص المياه ومشاكل الآبار. وفي ظل عدم السماح بحفر الآبار في مناطق معينة حتى لا يترتب عليها نقص كميات المياه في المناطق العليا امتداداً من الأردن حتى اليمن. (كما يقرر تقرير الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة ص 1) ، وكما أشرنا عند تحليل استراتيجية المملكة للإحلال محل الواردات.

مظاهر الأزمة

سادساً

## مظاهر الأزمة :

ترتب على أزمة الدقيق بروز عدة ظواهر ؛ تتمثل في الآتي :

### ( أ ) ظهور أزمة غذائية

تتمثل في انخفاض درجة توافر الدقيق ومن ثم ارتفاع سعر الوحدة منه في بعض مدن المملكة، سواء في المنطقة الشرقية أو الغربية للمملكة ، ولاسيما في مدينة جدة، حيث يشكو مديرو المشتريات في المخازن من :

1 -انخفاض في الحصص الموزعة متمثلاً في عدم وصول الطلبات كاملة من صوامع الغلال.

2- عدم توافر الدقيق الفاخر منذ فترة.

### ( ب ) احتدام شدة الأزمة في المدن الصغيرة

فالمدن الصغيرة مثل جازان ومدينة بجران في جنوب المملكة ومدينة القريات في شمال المملكة تشهد نقصاً في الكميات المعروضة من الدقيق عن الكميات المطلوبة، مما خلق فجوة طلب كبيرة ، جذبت أسعار الدقيق إلى أعلى.

### ( ج ) معاناة المخازن الصغيرة أكثر من المخازن الكبيرة

فالمخازن الصغيرة لا تستطيع الحصول على حصصها من الدقيق ، وتقوم بالشراء من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، وتحصل على كميات تقل عما تطلبه. أما المخازن الكبيرة فتحصل على حصصها بالكامل وبالسعر المدعم، مما أدى إلى توجيه الطلب إلى المخازن الكبيرة، فزادت مبيعاتها ، ومن ثم ارتفعت أرباحها.

### ( د ) اختفاء الدقيق من البقالات ومراكز التسويق الكبيرة

فكثير من البقالات ومراكز التسويق الكبيرة اختفى منها الدقيق، وفي الحالات التي وجد فيها، كان سعر الكيلو أعلى بنسبة ربما تقترب من 400%.

نتائج الأزمة

سابعاً

## نتائج الأزمة :

ترتب على نشوء أزمة الدقيق بعض النتائج غير المرغوبة من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية، وفيما يلي تلك النتائج :

- 1 -إغلاق بعض المخابز أبوابها : فترتب على عدم توافر الدقيق في مدينة جدة، ومدن أخرى، إغلاق بعض المخابز أبوابها وتوقفها عن العمل، فمثلا أغلقت ست مخابز أوتوماتيكية أبوابها في محافظة وادي الدواسر، كما يواجه 17 مخبزاً المصير نفسه بسبب نقص المعروض من الدقيق ، وفقاً لتقرير جريدة الحياة ( 2007/12/21م ).
  - 2 -تخفيض حجم الرغيف في العديد من المخابز : فأفراد القطاع المنزلي \_ بصفة عامة \_ يشعرون بمجرد النظر إلى حجم رغيف الخبز أنه أصبح أصغر من الحجم المعتاد، وبالطبع لا يعرف أفراد القطاع العائلي نسبة الانخفاض في حجم الرغيف مع بيعه بالسعر السابق، مما يعني وجود ارتفاع ضمني في سعر رغيف الخبز، وهو ارتفاع ضمني ؛ لأنه لا ينطوي على ارتفاع صريح .
  - 3 -تخفيض عدد الأرغفة في العبوة الواحدة : لجأت بعض المخابز ولفترة محدودة إلى تخفيض عدد الأرغفة، بأن أصبحت تبيع ثلاثة أرغفة بدلاً من أربعة، وهذا ينطوي - بافتراض ثبات حجم الرغيف ووزنه - على ارتفاع بنسبة 25% في سعر الوحدة من الخبز.
  - 4 -ارتفاع سعر الخبز هو نتيجة مباشرة لارتفاع سعر الدقيق : فلقد أفضى وجود فجوة طلب على الدقيق إلى ارتفاع سعر الدقيق، فقد سجل سعر الدقيق الفاخر ارتفاعاً في سعر الكيس زنة 45 كيلوجرام من 32 ريالاً إلى 90 ريالاً بنسبة 181.25% وارتفع سعر كيس الدقيق العادي من 22 ريالاً إلى 60 ريالاً بنسبة ارتفاع 172.3% . كما أن سعر الدقيق الأبيض ارتفع من 26 ريالاً إلى 50 ريالاً في السوق السوداء بنسبة ارتفاع 92.3% وتورد إحصاءات أخرى ارتفاع بعض الدقيق كما يلي :
- ( أ) الدقيق الفاخر قفز سعره من 33 ريالاً إلى 125 ريالاً بنسبة ارتفاع 263.6% .
- (ب) الدقيق البودرة ارتفع سعره من 25 ريالاً إلى 44 ريالاً بنسبة ارتفاع 76% .

- (ج) الدقيق البر ارتفع سعره من 35 ريالاً إلى 52 ريالاً بنسبة ارتفاع 48% .  
وترتب على ذلك قيام بعض المخازن برفع سعر الخبز وإنقاص عدد الأرغفة، حتى يتم تغطية العجز الذي لحق بهم من جرّاء ارتفاع سعر الدقيق.
- 5- ضغط الطلبات المتفق عليها مع العملاء : ترتب على النقص الحاد في الدقيق إلى البيع بدون فواتير وبسعر يصل إلى الضعف، وتم ضغط الطلبات المتفق عليها مع العملاء ، فمن يطلب 200 كيس أسبوعياً، يعطى له 70 كيساً فقط.
- 6 - إتاحة الفرصة للتجار للتحكم في السوق : ترتب على عدم إنتاج الدقيق الأبيض بكميات كافية بروز أزمة أتاحت للتجار التحكم في السوق، ومن ثم توقف كثير من المخازن عن الإنتاج، وتعرضت مخازن أخرى لخسائر نتيجة تخفيض إنتاجها ، وعجزت مخازن ثالثة عن سداد القروض التي حصلت عليها من البنوك.
- 7 - عدم وجود أكياس الدقيق الصغيرة فوق أرفف الأسواق التجارية : وهذا أفضى إلى عدم تلبية طلبات أفراد القطاع العائلي على الدقيق المطلوب للأغراض المنزلية الصغيرة.
- 8 - حُلُو مستودعات الدقيق في محافظة وادي الدواسر من الدقيق : كما أن الكميات التي كانت تصل غير كافية؛ مما هدد المخازن بالإغلاق. فيقرر مثلاً صاحب أحد المخازن (الأسواق العربية) أن المخازن ملتزمة بعقود لتوريد الخبز والمعجنات بكميات متفق عليها مع بعض الجهات الحكومية يومياً ، وعدم وصول الدقيق بالكميات المطلوبة يترتب عليه خسائر كبيرة ، لأنه يؤدي إلى واحد من أمرين :
- ( أ) الاستمرار في العمل ، وهذا يتطلب شراء الدقيق من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.
- (ب) إغلاق المخبز مما يعرض صاحبه لشروط جزائية كبيرة نتيجة التزامه مع الجهات المطلوب توريد الخبز والمعجنات لها.
- كما أن توقف المخازن عن العمل يسبب خسائر أخرى ناجمة عن ارتباط المخازن بقروض حصلت عليها من المصارف واجبة السداد ؛ بالإضافة إلى خسائر في الدخل الذي يستخدم بصفة أساسية للإنفاق على أسر كبيرة العدد.

الحلول المقترحة للأزمة

ثامناً



## الحلول المقترحة للأزمة :

تم اقتراح حلول عديدة لأزمة الدقيق ، وفعالية الحل دائماً تقاس بمدى استقرار

السوق، ويكون السوق مستقراً إذا :

( أ ) اختفت فجوة الطلب على الدقيق . بمعنى : أن العرض المتاح من الدقيق يغطي الطلب بالكامل.

( ب ) استقر سعر الدقيق ( الكيلو أو الكيس ) في السوق.

ومن الطبيعي أن الحلول قد تصلح للأجل القصير ، وهناك حلول تصلح للأجل

الطويل، والحلول قصيرة الأجل تهدف إلى الحد من سخونة السوق وتبريده وتخفيض فجوة

الطلب إلى أدنى حد ممكن، أمّا الحلول طويلة الأجل فهي تهدف إلى إيجاد حلول جذرية

للمشكلة على المدى الطويل بحيث لا تظهر مرة أخرى.

وسنعرض لحلول الأجل القصير. ثم حلول الأجل الطويل.

### حلول مقترحة للأجل القصير :

( أ ) القيام بالاستيراد من الخارج :

فلقد رفعت لجنة المخازن في الغرفة التجارية والصناعية بجدّة توصية إلى وزير التجارة

والصناعة تتضمن طلب استيراد 3 ملايين كيس دقيق من الخارج لصوامع الغلال لمواجهة

الأزمة، ويتم الاستيراد من أستراليا وهولندا وأمريكا، وهذه التوصية تكشف عن قصور الإنتاج

المحلي من القمح نتيجة للمشاكل المتعددة التي تواجه هذا الإنتاج ومردوده بمرحلة تناقص الغلة

وارتفاع تكاليف الإنتاج، وفقد الميزة النسبية في الإنتاج المحلي، والاستيراد في هذه الحالة سيؤدى

إلى الحد من فجوة الطلب، بطريقة سريعة.

ولكن يجب أن يكون الاستيراد في نطاق خطة يتم فيها البحث في مشاكل إنتاج القمح

محلياً، وإيجاد حلول ناجحة لمشاكل هذا الإنتاج، وبمعنى : أن الاستيراد يجب ألا يكون وسيلة

للقضاء على الإنتاج المحلي، ولكن وسيلة لتلطيف حدة المشاكل الناجمة عن قصور الإنتاج،

فيجب ألا يغيب عن الذهن أن القمح سلعة استراتيجية، يجب على كل مجتمع أن يحاول تطوير إنتاجه، وإيجاد سلالات منه تتوافق مع ظروف البيئة الصحراوية والبيئة المناخية المتاحة، وكمية المياه المتاحة للري.

ولقد أصبح من المعلوم أن البلد الذي ينتج الخبز الذي يأكله سكانه يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال، ولهذا يعد إنتاج القمح من السلع المهمة، حتى لا يتعرض البلد في أية لحظة من اللحظات إلى خطر أو حصار أو غيره من نتائج السياسات غير المضمونة على المستوى الدولي، ولكن في الوقت نفسه الذي نحافظ فيه على إنتاج القمح؛ نبحث في وسائل رفع الكفاءة الإنتاجية، والقضاء على جوانب الهدر والضياع في استغلال الموارد، وترشيد تقديم الدعم للمنتجين في إطار رفع معدل إنتاجية الوحدة الزراعية بالقمح. فالاستيراد مطلوب ولكن في إطار رفع الكفاءة الإنتاجية للإنتاج المحلي من القمح إلى أعلى، وليس الاستيراد بهدف القضاء على الإنتاج المحلي.

(ب) دراسة احتياجات ( طلب ) كل المخازن لتأمين الاحتياجات في حدود العرض . أي : ضغط الطلب في حدود العرض .

ولتحقيق هذا الغرض قامت لجنة من وزارة التجارة والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بالاجتماع مع تجار الدقيق وموزعيه لدراسة الاحتياجات من الدقيق؛ بحيث يتم تأمين تلك الاحتياجات في ظل العرض المتاح من الدقيق ولكن لم تطرح الآلية التي يتم بها توزيع العرض المتاح على المخازن وتجار الدقيق، وإن كان المتوقع أن يتم تحديد حصص لكل تاجر وموزع ، بحيث يتم تلبية الجزء الأكبر من كل طلب ، والعجز يوزع على الجميع بنسبة حصته.

(ج) وضع حد لتلاعب الموزعين :

من خلال إيجاد آليات جديدة لتوفير الدقيق لأصحاب المخازن المرتبطين بتوريد الخبز والمعجنات للشركات الغذائية سواء الحكومية أو الخاصة، كما يتم ربط حصة كل موزع بعدد

معين ومحدد من المخابز، تحصل منه على حصتها من الدقيق، بحيث لا يكون هناك متبقي من الدقيق لدى الموزع لبيعه في السوق السوداء، على أن تكون القسائم المقدمة من قبل المخابز هي أساس تحديد حصة الموزع في المرة القادمة.

(د) تشكيل لجنة لدراسة مشكلة التوزيع والأماكن التي يتم التوريد إليها في منطقة مكة المكرمة وعسير وبقية المناطق .

(هـ) الإبلاغ عن الموزعين أو المحلات التي تباع الدقيق بطريقة غير نظامية : وهذا الأمر يتوقف على مدى تعاون أفراد القطاع العائلي ، وغيرهم من المستفيدين في مراقبة سلوك المخالفين من الموزعين والمحلات التي تباع الدقيق بسعر مختلف عن السعر الرسمي، كما يتوقف نجاح هذا الأسلوب على حجم العقوبة وفعاليتها في الحد من الممارسات غير النظامية في سوق الدقيق.

(و) التفتيش الدوري على تجار الدقيق : وهدف هذا التفتيش هو الكشف عن كميات الدقيق في المخابز والمستودعات ، وضبط عمليات التوزيع من خلال الرقابة الشديدة التي تلزم التجار بتنفيذ التعليمات النظامية.

(ز) الاستيراد الداخلي للدقيق :

إن الأزمة تكمن في المنطقتين : الغربية والجنوبية بصفة أساسية ، لذا تقرر استيراد 90 ألف كيس دقيق أسبوعياً من مطاحن الدقيق في تبوك والرياض والدمام والقصيم لمواجهة الأزمة في المناطق الأخرى، وسيستمر استيراد تلك الكميات لمواجهة احتياجات التجار وأصحاب المخابز ومواجهة نقص الحصص.

(ح) توقيع عقوبات رادعة على المخالفين :

فلقد تقرر توقيع عقوبات تصل إلى 50 ألف ريال على المتلاعبين من التجار والموزعين وحرمانهم من مزاولة المهنة، وفعالية هذه العقوبات تتوقف على الإبلاغ عن المخالفين وإثبات المخالفة .

تلك هي الحلول العاجلة لمشكلة أزمة الدقيق ، ولنتجه لبحث الحلول التي اقترحت للعلاج في الأجل الطويل .

### حلول طويلة الأجل :

يكمن حل مشكلة الدقيق وأزمة القمح بصفة أساسية في توفير الشروط الملائمة لتنمية قطاع الزراعة؛ ولاسيما للمزارع الصغيرة وللتنمية الريفية بصفة عامة. ومصادر التقدم للزراعة صغيرة الحجم يكمن في :

1- التغيير التكنولوجي والتحديد الذي يتمثل في أساليب الزراعة الميكانيكية لكي تحل محل العمل البشري وآلات الحصاد، والبذور المهجنة، وأساليب إدارة التحكم في المياه ( أساليب الري )، والتجديدات الكيماوية ( الأسمدة والمبيدات الحشرية ...).

2 - للسياسات الاقتصادية الحكومية الملائمة ولاسيما سياسة تقديم الائتمان وسياسات تسعير المدخلات الزراعية وأسعار المنتجات الزراعية والحوافز الأخرى التي تقدمها الحكومة.

كل هذه الشروط تحتاج إلى إعادة نظر لبيان مدى فاعليتها في دعم القطاع الزراعي ، كما تحتاج إلى التوقف عند من استفاد منها : هل استفادت المشروعات الزراعية الصغيرة والمشروعات الزراعية الكبيرة على قدم المساواة ؟ أم كان هناك تحيز لصالح المشروعات الزراعية الكبيرة من حيث الدعم والتسعير والحصول على المدخلات الزراعية والاستفادة من الثورة الزراعية الخضراء، بينما حرمت المزارع الصغيرة وتوقفت عن الإنتاج تحت وطأة عدم قدرتها على

المنافسة. وهل يتطلب الأمر إعادة توجيه السياسات الحكومية لدفع قطاع الزراعة مرة أخرى وتوجيه الائتمان والدعم بطريقة أخرى غير التي اتبعت في الماضي؟ وما أسباب فشل بعض المزارع التي حصلت على الدعم من الحكومة؟

إذاً فحلول الأجل الطويل تركز على تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الزراعية، والحد من الإهدار، والإسراف في استخدام تلك الموارد، ورفع كفاءة دعم القمح، وتحسين جودة الإنتاج، ورفع الطاقة الإنتاجية لتخزين القمح وإنتاج الدقيق.

ومن الأساليب التي اتخذت في هذا المجال :

( أ ) إنشاء محطات جديدة للصوامع

وهذه المحطات ستقام في المدينة ومنطقة مكة المكرمة بطاقة إنتاجية 400 طن يومياً لمواجهة الأزمة، وفي تقرير آخر كشفت المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق يوم الثلاثاء 19 فبراير 2008م عن تحرك عاجل لمواجهة أزمة الدقيق من خلال تشغيل مطاحن جديدة في منطقتي: المدينة المنورة وحائل يمكنها إنتاج 24 ألف كيس يومياً بما يمكن من السيطرة على الأزمة.

(ب) تشغيل مطاحن جديدة في منطقة الجوف :

أعلنت المؤسسة العامة للصوامع والغلال والمطاحن عن تشغيل مطاحن بمنطقة الجوف خلال خمسة أشهر من الآن، والتنسيق مع منطقة مكة المكرمة لتحديد مواقع المشروعات الجديدة لصوامع تخزين القمح؛ بالإضافة إلى إنشاء مطاحن جديدة في مناطق مختلفة.

(ج) إنشاء مطاحن جديدة في منطقة الرياض :

وسيتم إنشاء هذه المطاحن ( أو هي الآن في طور الإنشاء ) وستكون جاهزة للتشغيل في شهر شعبان 1429هـ ، وستنتج 1200 طن من الدقيق. وستبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروعات الجديدة 48000 كيس يومياً بالإضافة إلى الإنتاج القائم من المشروعات القائمة ، ومن ثم يصل الإنتاج الكلي إلى 70 مليون كيس سنوياً.

(د) إقامة مشروع متكامل من الصوامع والمطاحن في منطقة مكة المكرمة بطاقة إنتاجية أولية 600 طن قمح يومياً لتغذية منطقة مكة المكرمة وما جاورها.

(هـ) إعادة هيكلة نظام التوزيع والأماكن التي يتم فيها التوريد في منطقة مكة المكرمة وعسير وبقية المناطق، بما يرفع كفاءة التوزيع ويقلل من إمكانيات التلاعب والتهريب في المستقبل. تلك هي أهم الحلول المقترحة، وهي كما يتضح من مضمونها تركز على التخزين والطحن للقمح والدقيق، ومن ثم تجاهل عملية إنتاج القمح، كما أن بعض الحلول يركز على ترشيد عملية التخزين والتوزيع وترشيد عملية إنتاج الخبز، ورفع كفاءتها وتقليل الفاقد والهدر في إنتاج الخبز، بما يتطلب إيجاد معايير للمخابز تلتزم بالوفاء بها من حيث نضج المنتج وحجمه ووزنه وحجم الفاقد المسموح به.

ومن الملاحظ أن الاتجاه إلى استيراد القمح من الخارج بنسبة 100% عام 2010م نتيجة مشكلة المياه، ليس حلاً رشيداً، فيمكن التدرج بالاستيراد بنسبة معينة ولتكن 20%. ويمكن سد النقص من الإنتاج المحلي، لأن استيراد القمح الرخيص من الخارج، ورفع الدعم المقدم للزراعة المحلية للقمح سيقضي تماماً على الزراعة المحلية للقمح ومن ثم سيتم إهدار موارد قدمت لتهيئة الأرض وزراعتها بالقمح في الماضي، وهو ما يستلزم من صانع القرار الاقتصادي التريث في إقرار سياسة الاستيراد من الخارج؛ في وقت تسعى الدول إلى محاولة الاكتفاء الذاتي من سلع جوهرية مثل القمح.

ويمكن في إطار برنامج سياسة الدعم وإعادة توزيع الدخل، بيع الخبز بسعر السوق، مع تقديم دعم للطبقتين المتوسطة والفقيرة في المجتمع لترشيد استهلاك الخبز من قبل القطاع العائلي، ولتجنب توجيه الخبز والدقيق لاستخدامه علفاً للحيوانات. وبرنامج الدعم النقدي للعائلات ربما يكون أفضل من دعم الخبز لجميع فئات المجتمع؛ لأن بيع الخبز بالسعر الحقيقي سيفضي إلى ترشيد الاستهلاك في ظل تقديم دعم نقدي للطبقات المتوسطة والفقيرة، وسيقضي على الفاقد والمهدر من الخبز في ظل رقابة على المخابز لرفع كفاءة المنتج، كما أن المخابز ستسعى لرفع الجودة في ظل تسعير مدخلاتها بسعر السوق، ورفع الدعم عن الدقيق والمدخلات الأخرى التي تستخدمها.

النتائج والتوصيات

تاسعاً

## النتائج والتوصيات :

أولاً : قام تصور صانع القرار الاقتصادي في المملكة على فكرة اتباع سياسة الإحلال محل الواردات لسلمة القمح لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكان أساس هذه السياسة يقوم على التوسع المحلي في زراعة القمح من خلال تقديم دعم للمزارعين متمثلاً في مدخلات العملية الإنتاجية ( بذور، أسمدة، مبيدات، وغيرها ) بأسعار مدعمة وتقديم قروض للمساعدة في حفر آبار المياه، وتم التوسع في زراعة القمح ولكن بتكلفة مرتفعة. وظهرت بعض الآثار السلبية حالياً أدت إلى عمل مراجعة لتلك السياسة ، ولكن على الرغم من الآثار السلبية لسياسة إنتاج القمح محلياً وتقديم الدعم له ، إلا أنه يجب "عدم التراجع ، وعدم التخلي عن إنتاج القمح محلياً كلياً حتى يمكن سد ولو جزء معين حوالي 70% من الاحتياجات المحلية عن طريق الإنتاج المحلي من القمح " فسياسات كثير من الدول هي الميل إلى تقديم الدعم للقطاع الزراعي وسد الجزء الأكبر من الاحتياجات المحلية من الناتج الوطني، فمن باب أولى ألا يقلع صانع القرار الاقتصادي عن دعم الإنتاج الوطني من القمح، بل يعمل قدر الإمكان على ترشيد هذا الدعم بما يرفع من كفاءة العملية الإنتاجية للقمح محلياً.

ثانياً : المشكلة التي ظهرت في أزمة الدقيق لها أبعاد مختلفة تمثلت في :

- أ - عدم كفاية الإنتاج المحلي من القمح.
- ب - انخفاض جودة جزء من الإنتاج المحلي للقمح.
- ج - تدهور وعدم صيانة الصوامع ومطاحن الغلال على مدار فترة زمنية طويلة.
- د - انخفاض إنشاء صوامع ومطاحن جديدة لفترة زمنية طويلة.
- هـ - انخفاض كفاءة عملية توزيع الدقيق بالنسبة لبعض المدن الصغيرة والمخازن الصغيرة.



- و - ضعف الرقابة على عملية توزيع الدقيق حيث إن هناك عدداً من التجار يقومون بتسليم حصص من الدقيق لمخازن ومستودعات وهمية.
- ز - تهريب جزء من الدقيق المنتج محلياً وتصديره إلى اليمن.

وحلول هذه الأبعاد تتمثل في :

- 1) محاولة دفع كفاءة الإنتاج المحلي من القمح من خلال الإفادة من البذور المهجنة والتسميد وترشيد الري واستخدام المياه . أي : الإفادة من مظاهر الثورة التكنولوجية الخضراء، ويجب عدم التحلي عن زراعة القمح محلياً تحت أي ظرف من الظروف؛ لأن القمح سلعة تجارية للأمن الغذائي.
- 2) سد النقص في الإنتاج بالاستيراد جزئياً.
- 3) صيانة وتطوير وتحديد وتحديث الصوامع والمطاحن القائمة بصفة مستمرة تجنباً لتدهور قوتها الإنتاجية وتوقفها عن العمل.
- 4) إنشاء صوامع ومطاحن جديدة موزعة جغرافياً على جميع مناطق المملكة بما يتناسب مع حجم الطلب وتوقع توسع الطلب والنمو السكاني في فترة زمنية مستقبلية ولتكن كل 10 سنوات.
- 5) إيجاد نظام للرقابة على عملية إنتاج الخبز في المخازن لتقليل الفاقد والمهدر من الدقيق في عملية الإنتاج.
- 6) العمل على إيجاد السلع البديلة للخبز مثل الأرز والمكرونه وغيرها بأسعار تكون في متناول الطبقة محدودة الدخل؛ ولو من خلال تقديم دعم نقدي لكل أسرة من الأسر محدودة الدخل.
- 7) العمل على إيجاد أعلاف حيوانية مدعمة للمنتجين لتجنب تحولهم إلى استخدام الخبز والدقيق علفاً للماشية.

8) الرقابة على المنافذ الحدودية لتصدير الدقيق إلى الخارج؛ لأن هذه العملية ستستمر طالما أن سعر الدقيق في الخارج أعلى من سعره في الداخل، حتى يمكن الحد من التصدير إلى أدنى حد ممكن.

9) ضرورة عمل خزن استراتيجي للقمح والدقيق بمكة المكرمة يكفي لفترة طويلة، خاصة أن الطلب يتزايد في مكة المكرمة خلال مواسم رمضان والعمرة والحج.

## المراجع ومصادر البيانات

1. Michael Todaro and Stephen Smith. "Economic Development", 8th ed. London: Addison Wesley : 2003.
2. A. R. Thirwall. "Growth and Development: with special references to developing countries". 7th. ed, London: palgroue: 2003.

### مصادر البيانات

1. استبيان قام بتجميعه فريق من مركز فقيه للأبحاث والتطوير.
2. الغرفة التجارية والصناعية بمدينة مكة المكرمة : ملخص عن مشكلة نقص الدقيق . ويشار بالشكر والتقدير والعرفان في هذا الخصوص لسعادة الأستاذ / عادل عبد الله كعكي عضو مجلس المنطقة ورئيس الغرفة التجارية الصناعية وشيخ طائفة الفرانة - بالعاصمة المقدسة - الذي قدم معلومات قيمة.
3. وزير الزراعة : أزمة الدقيق مفتعلة واستيراد القمح نهاية العام. لاقتصادية (3/3/2008).
4. مخازن السعودية قد تتوقف عن العمل جراء ارتفاع أسعار الدقيق. القدس (4/2/2008)
5. غرف جدة تطالب بتدخل صوامع الدقيق لوضع حد لارتفاع الأسعار . الأسواق (13/2/2008)
6. السعودية... أزمة الدقيق تغلق 6 مخازن وتهدد 17 آخرين بوادي الدوaser . الأسواق (21/2/1429)
7. استمرار أزمة الرغيف بعد بلوغ الكيس سبعين ريالاً .. ولجنة رباعية لملاحقة الغلاء . الأسواق (17/2/2008)
8. أزمة نقص الدقيق في جدة تدفع بالمخازن إلى الإعلام. الشرق الأوسط (5/2/2008)
9. من المسئول : أزمة الدقيق تخلق ببعره إلى الضعف. السبق (18/2/2008)
10. السعودية.. تحريات تكشف تلاعب 35 تاجراً بأسعار الدقيق. الأسواق (21/2/1429)